

القرار الدرعي

باعتبار اليوم للفورونية دولة مستقلة مستقلة لتتبع البيعة بالملك

لحضرة صاحب الجلالة عبد الملك بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

يوم السبت في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٥ الموافق ٢٥ أيار ١٩٤٦

حفظ المجلس التشريعي للفوروني الخامس جلسة الثالثة لدراسة فوراً العادة
القانونية وفولكر في الساعة الثامنة من صباح يوم السبت الموافق في ٢٣ جمادى الآخرة
سنة ١٣٦٥ هجرية الموافق ٢٥ أيار سنة ١٩٤٦ ميلادية: ولدى تدفق مقررات المجلس البدرية البيعة
والمضمنة رغبات البلاد للفورونية العامة، تم تدفق مذكرة المجلس الوزراة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٣ جمادى
الآخرة سنة ١٣٦٥ الموافق ١٥ أيار سنة ١٩٤٦ للمضمنة ناير تلت من المقررات واقترحات بينها وتعد من
الغذية القومية للفوروني بمقتضاها. تم لدى مجلس القومية القومية في ضوء البدرية والفورونية
الدولية العامة ومما تقرر التصير ووجود الفدوم المتخمة ومقتضاها وما بذلته البلاد للفورونية من
تضحيات وساعات العمل والبرهان وما جعلت عليه من وجود وجود دولته الرسمية
فقد أصدر المجلس التشريعي للفوروني بالاجماع القرار الآتي:-

نصّ القَرَارِ

تحقيقاً لفهمنا القومي ومحموداً بالرجحان والعمارة التي اعترضت بحمها والمجالس البردية لفردونية في قرارها الرابع والستين
إلى المجلس التشريعي، ولأننا نرى في حقها البردية الشرعية والطبيعية وجرها لها التبرير وما حصل من عهده من وجود
جمهورية وطنية رسمية، وبناء على ما اقترحه مجلس الوزراء في منزلة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ الموافق ١٥ أيار
سنة ١٩٤٦ فقد عرض المجلس التشريعي الذين هم على الشعب لفردونية لاعتقادنا استقالة البردية لفردونية المستقلة تماماً
حتى رأس النظام الذي يريد مع البعثة بالمثل لسيد البردية ومركس يدعى :-

عبد الله بن الحسين المعظم
لما عرض لفردونية القانون الفدائي لفردونية نرى هذا الفدائي عفاً عن عفاً لخصه الكسوة
ولدى المزاولة والمزاولة، قرر بالوجه مع لفردونية :-

أولاً: اعتماد البردية لفردونية دولة مستقلة مستقلة تماماً وفلات حكومة ملكية ورئاسة نيابية.
ثانياً: البعثة بالمثل لسيد البردية ومركس يانها، وبين المنهضة والعربية :-

عبد الهادي الحسيني والمعرض

بوصفه سفيراً دستورياً على رأس الدولة لفردونية بقبول :-

عضوة مجلس الجبولة عبد الهادي الحسيني

ملك المملكة لفردونية الهاشمية

ثالثاً: تعديل القانون الفدائي لفردونية نرى هذا الفدائي طبقاً لما هو متبع في

لجنة قانون تعديل القانون الفدائي الملحق بهذا القرار.

رابعاً: رفع هذا القرار إلى سيد البردية ومحموداً بحطام القانون الفدائي ليشرح بالوراثة

السنية حتى إذا اختلفا بالتصديق والسماح، عندنا فزاحوا لاعتقادنا على الشعب

وقول الحكومة إجماعاً مع تنفيذ ذلك في جميع الدول بالطرق السياسية المتبعة